

## تقرير موجز حول المهام والأنشطة المنجزة والمستمرة، من يونيو 2020 إلى أكتوبر 2021

### مركز البحوث والاستشارات الصناعية، السودان



#### 1. منجزات الفترة المذكورة

اشتملت الفترة المذكورة على أعمال متعددة، داخل المركز وخارجه (مع الشركاء)، بيد أن هنالك علامات فارقة يمكن إيجازها في هذا التقرير:

1.1. استلام المهام وطرح تصوّر لعملية التغيير: بعد عملية من الترشّحات، ومراجعة الترشّحات، قام وزير الصناعة بتزكية مدير جديد للمركز. في مارس 2020 أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار تعيين المدير، ولأسباب تتعلّق بجائحة كوفيد19، مع إجراءات استعداد المدير للوظيفة الجديدة وإتمام وتسليم مهام في الوظيفة السابقة، استلم المدير المهام رسمياً في يوليو 2020. بدأ المدير الجديد دراسة أوضاع المركز منذ صدور قرار التعيين، وفي يونيو 2020 قدّم تصوّراً للإصلاح الهيكلي والموضوعة الاستراتيجية للمركز، إلى السيد وزير الصناعة وإلى منسوبي المركز، لابتداء عملية النقاش وبناء التوافق والتفصيل الذي استمر بعد الاستلام الرسمي للمهام ولشهرين.

1.2. إعادة تشكيل مجلس الإدارة: في سبتمبر 2020، وبعد مداوات ومشاورات مع الوزير (وتوصيات من إدارة المركز)، أصدر رئيس الوزراء قراراً بإعادة تشكيل مجلس إدارة المركز، حيث اشتملت على وزير الصناعة، وكلاء وزارة من المالية والتعليم العالي، وممثلين من اتحاد الغرف الصناعية ومصرف التنمية الصناعية، بالإضافة لمدير إدارة التعاون بوزارة التجارة، مع أعضاء منتخبين من المركز، ومدير المركز مقرراً. حرص تشكيل المجلس على وجود أهم أصحاب المصلحة والمؤثرين في القطاع الصناعي السوداني، مع المؤثرين كذلك على القرار والمعارف التي تؤثر في البحوث والاستشارات الصناعية في السودان.

1.3. صياغة وإجازة استراتيجية 2020-22: منذ يونيو 2020، قام المدير بصياغة تصوّر عام لرؤيته الإدارية للمركز (اعتماداً على الوثائق التي توفرت له والاتصالات مع المدير المكلف وبعض الباحثين، والخبرة المسبقة بتحديات منظمات البحوث والتكنولوجيا بإفريقيا)، جاء فيه إن عملية وضع الاستراتيجية الاستثنائية للمركز، في المرحلة المقبلة، ستتم وفق مشاورات داخلية واسعة، وبناء توافق. ذلك ما جرى، مع العرض على أعضاء مجلس الإدارة، ووزير الصناعة، بالتفصيل، حتى تبلورت الاستراتيجية ك رؤية مشتركة ومفهومة للجميع. استغرقت عملية المشاورات الداخلية وصياغة مسودة الاستراتيجية قرابة شهرين، ثم تم عرضها على مجلس الإدارة، الذي قام بدوره بنقد الاستراتيجية وتقديم

تعديلاته وملاحظاته، ومن ثم قامت إدارة المركز بإجراء التعديلات والمراجعات وفق موجهات مجلس الإدارة. وفي منتصف نوفمبر 2020، اجتمع مجلس الإدارة وقام بإجازة الاستراتيجية 2020-2022، والتي يعمل المركز الآن وفقها ولتحقيق أهدافها وأولوياتها قبل نهاية 2022.

1.4. تشكيل لجان استثنائية للترقيات والتظلمات، ومعالجة قضايا حالات خاصة: باعتبار الاختناقات والتظلمات الوظيفية الموروثة من العهود السابقة، ولكون الإدارة الجديدة تلقت كمية من التظلمات والشكاوى، المتعلقة بالترقيات وبقضايا وظيفية تتعلق بالرضا الوظيفي العام، اتجهنا لمحاولة حل الاختناقات بصورة جماعية ومؤسسية مع اعتبار الطبيعة الاستثنائية للمرحلة. في 10 سبتمبر 2020، أصدر مدير المركز خطابا لتشكيل لجتين للترقيات والتظلمات: واحدة لقضايا الإداريين والعمّال، بالتنسيق مع الإدارة العامة للموارد المالية والبشرية، وواحدة للباحثين والتقنيين والفنيين وفق لوائح وشروط اللجان المعنية بالبت في ترقيات منسوبي هذه الفئات. لضمان الجودة والإنصاف، تم تشكيل اللجتين بحيث تتضمننا أشخاصا غير محط نزاع بين مجمل المتظلمين، كما سعينا لتضمين شخصيات محايدة من خارج المركز (من ديوان شؤون الخدمة ومن التعليم العالي). كلتا اللجتين طُلب منها العمل وفق مبدأ حسن النوايا وفض التظلمات. أيضا، ولاعتبارات حالات خاصة، سعت الإدارة لمعالجات قضايا متعلقة لبعض الموظفين بصورة خاصة، لابتدار بيئة جديدة في المركز فحوّاه أن الإدارة تسعى دائما لجعل بيئة العمل مرضية للموظفين، قدر الإمكان ووفق اللوائح والقوانين. انتهت لجنة الباحثين والتقنيين من مهامها وتم اتخاذ القرارات الإدارية وفق توصياتها (تم رفعها لوزير الصناعة بواسطة مدير المركز، وحولها وزير الصناعة لوزير العمل، حسب الاجراء المتبع).

1.5. إغلاق حسابات غير مجازة، ودمج بيت الخبرة الاستشاري وإدارة الاستشارات: بتاريخ 10 سبتمبر 2020، وبعد اعتبار توجيهات المراجع العام، وفق القانون، والتخاطب مع السيد الوزير، قامت إدارة المركز بإصدار قرار إغلاق حساب لمركز البحوث خاص بالاستشارات (بالبنك الزراعي)، مع الإجراء اللازم بخصوص المبلغ المودع فيه. بدأت إجراءات إغلاق الحساب منذ صدور القرار مع اعتبار ما يحتاجه الإجراء من زمن لتصفية الحساب والتأكد من سلاسة الإجراء بحيث لا يؤثر على سير الالتزامات الاستشارية السارية وقتها، وتم إغلاق الحساب في 19 أكتوبر. أيضا، اعتبارا لظروف المركز المالية، تحركت الإدارة نحو إغلاق مكتب بيت الخبرة بالخرطوم (عمارة مصرف التنمية الصناعية)، ودمج بيت الخبرة وإدارة الاستشارات لتصبح وحدة واحدة، تُسمى بيت الخبرة الاستشاري، ومكانها في المقر الرئيسي للمركز مكان إدارة الاستشارات الحالي. مع نهاية سبتمبر 2020 تم إنهاء عقد إيجار الشقة المعنية.

1.6. تعديلات هيكلية، وتنظيمية ووظيفية: بدأ تفعيل الوحدات حسب الهيكلية المعدلة (معاهد ومكاتب وإدارات) في ديسمبر 2020، كما قامت الإدارة بالاجتماع بكل وحدة من وحدات الهيكل المعدل، وتوزيع إيميل الوحدة الرسمي/المؤسسي عليها، والتشاور مع منسوبي الوحدات حول الخطوات التنظيمية الداخلية القادمة (خاصة وضع اللانحة الداخلية وضمان الاتساق مع موجهات الاستراتيجية 20-22). حرصت التعديلات الهيكلية على أن تجعل الهيكل الإداري غير مترهل أو مثقل بيروقراطيا، كما يكون ديناميكيا وفعّالا، ومساعد على العمل المشترك والإنجاز القابل للقياس (المزيد من التفاصيل في الاستراتيجية). قامت الإدارة كذلك ببدء عملية تدوير المسؤوليات بتعيين مديرين جدد لمعاهد المركز وبعض مكاتبه. قامت كذلك، مع إدارة الموارد، بإعداد وثيقة "الهيكل التنظيمي والوظيفي لمركز البحوث والاستشارات الصناعية للعام 2021"، وهي خطوة مهمة في عملية الإجازة الرسمية للهيكل المعدل لدى مجلس الوزراء، وفق القانون الإطارى للخدمة المدنية 2018.

1.7. تدشين معهد السياسات الصناعية: في 15 ديسمبر 2020، أقيمت فعالية تدشين معهد دراسات السياسات الصناعية، وهو معهد مستحدث ضمن استراتيجية المركز 20-22، ويرجى له أن يساهم في رفد التنمية الصناعية بالسودان عن طريق أن يكون وعاءً فكريا ومرجعا معرفيًا واستشاريا في السودان لتدارس وتقييم خيارات السياسات التي تحقق التطور الصناعي وفق أهداف التنمية المستدامة، إذ يسعى المعهد لأن يساهم في تشكيل سياسات عامة ومؤسسية ذات أثر مباشر على ازدهار وتنافسية القطاعات الصناعية الاستراتيجية في السودان. اشتمل الحضور على طيف متنوع من أصحاب المصلحة والخبرة في الصناعة، من أهل الصناعة ومن صنّاع القرار ومن الدوائر البحثية في

التنمية الصناعية، فكان هنالك تمثيل بمستويات كبيرة لاتحاد الغرف الصناعية، ووزارتي الصناعة والتجارة (الاتحادية والولائية)، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة المالية، ومعهد البحوث والدراسات الإنمائية (جامعة الخرطوم)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والمجلس الأعلى للبيئة، بالإضافة لحضور إعلامي متميز هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، ووكالة السودان للأبناء، والإذاعة السودانية، وصحيفة الحداثة). اتبعت الفعالية في تنظيمها وإدارتها مجمل الإجراءات الوقائية الأساسية المعنية بظروف جائحة كوفيد19. منذ ذلك الوقت قام معهد السياسات الصناعية بتنظيم مناشط وإصدار تقارير وكتابات تدخل في مجال عمله المذكور آنفاً.

1.8. تدشين نظام البريد الإلكتروني المؤسسي/الرسمي للمركز: مع تدشين العمل وفق الهيكل المعدلة، تمّ ابتداء الإيميل الرسمي/المؤسسي للمركز، حيث أن استلمت كل وحدة من وحدات هيكل المركز إيميلها الخاص بها (المعاهد والمكاتب والإدارات، ومكتب المدير)، وهي المرحلة الأولى من تأسيس التعامل الرسمي عن طريق الإيميلات الرسمية (تلها مرحلة توزيع إيميلات إضافية على الأقسام والبرامج داخل الوحدات، وبعض كبار الباحثين والاستشاريين، إلخ). بالنسبة لنا ينبغي أن يكون وسيط التواصل الرسمي بين مسؤولي المركز داخليا ومع الجهات الخارجية، في جميع ما يخص التواصل المتعلق بالعمل ومناشط المركز، وفرص التمويل والمخاطبات المتعلقة بالمؤتمرات والبعثات التدريبية، إلخ. لا يصح للمنظمات المحترمة اليوم أن يتعامل مسؤولوها بالإيميلات المجانية/الشخصية غير التابعة للمؤسسة. وللتواصل بالإيميل الرسمي عدة مزايا أساسية، منها تأكيد المهنية المؤسسية في التعامل (وله دور كبير في جذب اهتمام واحترام واستثمار أصحاب المصلحة) ومنها توثيق الذاكرة المؤسسية لأنشطة المركز بحيث لا تتوزع الاتصالات الهامة والمتعلقة بالعمل بين الإيميلات الشخصية للناس—وهذه الميزة لها أهمية قانونية، خاصة ونحن نعمل في القطاع العام ومسؤولون عن نشاطنا أمام الدولة والمواطنين، وهم من يعمل مركز البحوث بمشروعية مستمدة منهم وبتمويل مالي وعيني منهم.

1.9. توقيع مذكرات تفاهم من أجل العمل لإنشاء حاضنة صناعات، وبدائيات أعمال بحثية/تطويرية مشتركة مع شركات: تم توقيع مذكرة التفاهم بين المركز ومجموعة دائرة الأعمال المعمارية والمعدنية، وبين المركز وحاضنة كيان للأعمال، وهي جهات مهتمة بإنشاء وتطوير حاضنات من أجل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السودان، في مجالات ذات علاقة بالمنتجات الزراعية/الغذائية والجلود، بالإضافة لمواد البناء والتصميم المعماري الصديق للبيئة. أيضا، تم البدء في أعمال مشتركة (استشارية وتطويرية) مع شركات من القطاع الخاص (مثل شركة قرينفود) والقطاع العام (مثل شركة الخرطوم للأمن الغذائي). كذلك بدأ العمل على التفاهم بين كل من الهيئة العامة للابحاث الجيولوجية ومركز البحوث والاستشارات الصناعية وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والهيئة القومية للآثار والمتاحف على إبرام عقد شراكة لإقامة حاضنة أعمال للصناعات الفخارية والسيراميكية يكون مقرها مركز البحوث والاستشارات الصناعية.

1.10. ترتيبات استضافة المركز، بموافقة وزير الصناعة، للمركز السوداني للإنتاج الأنظف (بالتعاون مع يونيدو): بعد مشاورات متعددة مع وزارة الصناعة (الوزير ومديرة إدارة العلاقات الدولية، وآخرون) ومع يونيدو (مكتب السودان)، سعى مركز البحوث للعودة لاستضافة وتأسيس مركز الإنتاج الأنظف في السودان (وهو سيكون ضمن مجموعة من المراكز المنتشرة عالميا، بتنسيق يونيدو). قدّم مركز البحوث تصوّرا لهذه الاستضافة، ينبع من النقاش المشترك ومن واقع الخبرة المودعة في مركز البحوث في مجال الإنتاج الأنظف (وهي خبرة غير متوفرة في أي مكان آخر في السودان حاليا)؛ ووفق ذلك التصرّو أصدر السيد وزير الصناعة قرارا رسميا بالموافقة على استضافة مركز الإنتاج الأنظف بواسطة مركز البحوث والاستشارات الصناعية. الآن يقوم باحثو المركز بالبحث عن سبل لتمويل إنشاء مركز الإنتاج الأنظف.

1.11. النشر والإعلام حول المركز وأنشطته وقضايا عمله: عاد الحراك الإعلامي للمركز (عن طريق مكتب العلاقات العامة والإعلام) وفق تصوّر جديد وأكثر مهنية، ومتسق مع موجبات وأهداف الاستراتيجية 20-22. بدأ باحثو المركز بكتابة مقالات بحثية، متوسطة ومبسطة، للقراءة العامة ونشرها في مجلات وصحف (مثل مجلة الخرطوم الجديدة، وصحيفة الحداثة)، شملت الحديث عن الصناعة في السودان.

والسياسات الصناعية، وسلاسل القيمة ونظم الابتكار الوطني، وقضايا الحوكمة، والتعاونيات الصناعية، والصناعات الصغيرة والصناعات الاستخراجية ودورها في التنمية الصناعية، إلخ. يضاف لذلك فقد واصل المركز في تدوين وتوثيق المناسبات أو المحافل التي تقام بإدارته أو يشارك فيها، ونشرها في وسائل الإعلام المتوفرة (الجراند، والإذاعة، والتلفزيون، ومنصات الوسائط في الانترنت). يهدف المركز بطريقة النشر هذه (وهي ليست جديدة لكن محدثة) أن يكون أقرب لأصحاب المصلحة في القطاع الصناعي في السودان، بلغة مبسّرة ومفهومة وبمتابعة جيدة للأحداث، ذلك بالإضافة للاستمرار في النشر البحثي الصارم.

1.12. تدشين الموقع الإلكتروني للمركز: في أكتوبر 2020، وبعد مشاورات واستقصاء، تعاقد المركز مع شركة مسارب لخدمات الإعلام والتقنية المحدودة، لتصميم موقع المركز (مع تنسيق صفحاته في الوسائط) واستضافة الموقع والإيميلات، بقدرات ومساحة تعين على عمل المركز بصورة كفؤة إلكترونية، وبضمانات أمنية تحمي المركز من هجمات القرصنة (والتي عانى منها كثيرا في الفترة السابقة)، وتدريب كادر المركز المسؤول من الحضور الإلكتروني على إدارة ذلك الحضور بالوسائل والتقنيات الحديثة. في عالم اليوم، يُعتبر الحضور الإلكتروني البوابة الأكبر للمنظمات كيما تعرض فيها تعريفها بنفسها وبأنشطتها ومنتجاتها وآخر أخبارها وسبل التواصل معها من أجل التعاون والخدمات والمعرفة. وعن طريق المحتوى الإلكتروني يمكن إبراز مكان المنظمة ودورها وخدماتها لأصحاب المصلحة والشركاء (الحاليين والمرتبين). لذلك فالحضور الإلكتروني هو استثمار متعدد الأوجه: استراتيجي واقتصادي وتسويقي ومعلوماتي. في 7 يناير 2021، تم تدشين موقع المركز ([www.ircc.gov.sd](http://www.ircc.gov.sd)) ومنذ ذلك الوقت نقوم على بناء وتحديث محتواه، وفق معارف المركز وأنشطته التي تفيد الجمهور العام. يتعدد محتوى الموقع باللغتين، العربية والانكليزية. كما تتصل بموقع المركز صفحاته في الوسائط الإلكترونية-الاجتماعية، مثل فيسبوك (والتي بدأت في النشاط منذ فترة) ولينكد-إن، ويوتيوب وتويتر، والتي نسعى لأن تكون مكتملة لأنشطة المركز ومحتواه الإلكتروني وتفعيل تواصله مع أصحاب المصلحة في القطاع الصناعي السوداني وصنّاع القرار في قضايا التنمية الصناعية بالسودان.

1.13. الحساب المالي المستقل للمركز: بعد إغلاق حساب المركز المتعلق ببيت الخبرة الاستشاري (حيث تم فتحه سابقا وكانت عليه تحفظات قانونية)، قامت إدارة المركز بإرسال طلب للسيد وزير الصناعة، مشفوعا بالتعليق القانوني والتاريخي (من قانون المركز 1981 وحسب صلاحيات المركز وصلاحيات الوزير)، من أجل الموافقة على إنشاء حساب خاص بالاستشارات والتمويل للمركز، تحت رقابة وزارة المالية، بما يعطينا الحق في حيازة حساب وفق قانون المركز وصلاحيات مجلس إدارته، مع إحاطة الوزير، بجانب الحساب العام للمركز (بنك السودان) والذي لا يستطيع المركز التصرف فيه بهذه الطريقة. من إحدى اختصاصات ومهام مركز البحوث والاستشارات الصناعية، ومنذ إنشائه، القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للقطاع الصناعي، للنهوض به وبالتنمية الصناعية والاقتصاد القطري. منذ بداياته كان يتم تقديم مثل هذه الدراسات والبحوث الاستشارية مقابل رسوم رمزية يستعين بها المركز في أداء العمل المطلوب متضمناً مصاريف الدراسات وما يتطلبه ذلك من جمع البيانات والمعلومات وما يصاحب ذلك من مصروفات لوجستية ومعيشية للعاملين على المشاريع المعنية. أيضا، ينص قانون المركز على أن عنده الحق في حشد الموارد لأعماله البحثية، والتطويرية، والصيانة والتحديث، والتدريب ورفع القدرات، إلخ، من مصادر متعددة، مع علم ومراقبة وزارة المالية ووزير الصناعة (وهو الأمر الشائع في مراكز البحوث في العالم عموماً). وافق السيد الوزير على طلب المركز واتجهت الإجراءات لوزارة المالية، وقد وصل القرار من وزارة المالية لبنك السودان، الذي تحقّق بدوره على اختيار مركز البحوث لمصرف التنمية الصناعية من أجل حسابه الجديد، رغم أن هذا الاختيار هو الأكثر منطقية لاعتبار أن مركز البحوث ومصرف التنمية الصناعية كلاهما يعمل في مجال التنمية الصناعية ولهما علاقة بأصحاب المصلحة في الصناعة وصنّاع القرار فيها، كما إن إدارة مصرف التنمية الصناعية ممثلة في مجلس إدارة المركز. ورد أن هذه المسألة تحتاج تدخلاً من مجلس الوزراء لتوجيه بنك السودان بهذا الخصوص، وقد قمنا بالاتصال بمجلس الوزراء ثم وزارة المالية مجدداً، ومعاودة الإجراءات، وأخيراً في منتصف سبتمبر 2021 تم السماح لنا بفتح الحساب، وتم فتح الحساب الخاص بالمركز في مصرف التنمية الصناعية.

1.14. ميساعي لاستعادة استقلالية المركز واستبدال أوضاع الباحثين فيه: عبر المراجعة مع الإدارة القانونية لوزارة الصناعة (بتوجيه وزير الصناعة)، والمراجعة مع ديوان شؤون الخدمة المدنية، والمراجعة الداخلية بالمركز حول الأوضاع الحالية وما تتيحه لنا القوانين، سعى المركز لإلغاء قرارين من قرارات مجلس الوزراء التي تمت في عهد النظام البائد وأدت إلى تفويض استقلالية المركز والحد من صلاحيات وضع اللوائح الخاصة به والإضرار بيئة البحث فيه ومصالح العاملين فيه، وهما القرار 1994/421 والقرار 2019/91. بعد صدور رأي قانوني ينصح الوزير بمخاطبة مجلس الوزراء لإلغاء القرارين، قام مركز البحوث بتدعيم موقفه بمرافعة مرفقة تستوضح الأسباب التي تجعل هذين القرارين مضرين فعلا ومعطلين لأعمال المركز. صدر بعد ذلك، في 24 مايو 2021، قرارا من مجلس الوزراء بإلغاء القرارين (القرار رقم 204 للعام 2021)، وإفساح المجال لمركز البحوث والاستشارات الصناعية لوضع لائحة تعيين وترقية الباحثين الخاصة به.

1.15. تصديق العمل لخبير وطني بالمركز، لعملية تأسيس معهد السياسات الصناعية: قام المركز بطلب تصديق لتعيين خبير وطني، بخبرة وافرة في مجال السياسات الصناعية، وتم تحديد ذلك الخبير، وبعد مراجعة الطلب قام وزير الصناعة بتصديق الطلب، وبعد توجيه الطلب لوزارة العمل وديوان شؤون الخدمة المدنية، لإجراءات مخصصات الخبير (وهي ما يعادل مستحقات أستاذ مشارك بالمركز، لا أكثر)، تمت إعادة طلب التصديق لمركز البحوث باعتبار أن هنالك حاجة لتصديق من مجلس الوزراء. تم رفع الطلب إلى مجلس الوزراء، وفي 6 يوليو 2021 صدر القرار من مجلس الوزراء لإنشاء وظيفة خبير وطني بالمركز (القرار 401 للعام 2021). بدأت إجراءات تعيين الخبير الوطني، بالتنسيق مع وزير الصناعة.

1.16. إعادة تشكيل مجلس البحوث ومجلس الاستشارات: تمت إعادة تشكيل مجلس البحوث ومجلس الاستشارات، عبر القرارين الإداريين 20 و21 لإدارة المركز، في تاريخ 25 مارس 2021. في القرارين تم ذكر مهام المجلسين وتركيبه عضويتهم. بعد ذلك أقيمت عدة اجتماعات لكلا المجلسين وشرعا في لعب أدوارهما.

1.17. صياغة وإجازة لوائح تنظيم العمل لوحدات المركز: عبر العمل الداخلي والتشاور الداخلي لوحدات المركز (المعاهد والمكاتب والإدارات) وبالتعاون والتشاور مع إدارة المركز، قامت كل وحدة بصياغة اللائحة الداخلية لها، وروجعت من قبل إدارة المركز وأجيزت معظم اللوائح بعد المراجعة والتنقيح والتأكد من الاتساق بين اللوائح الداخلية ولوائح العمل العامة بالمركز وقانون المركز ولوائح الخدمة المدنية.

1.18. العمل مع مجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي لمبادرة من أجل مراجعة هياكل البحوث والابتكار في السودان: والمقصد من تلك المبادرة العمل على إعادة تأهيل وتحسين أوضاع منظمات البحوث والتكنولوجيا، بحيث تتحسن أوضاعها هيكليا ويعاد ترتيب وتنسيق أولوياتها وفق أولويات بناء وتنمية الدولة السودانية. تسعى المبادرة لجرد تاريخ وأوضاع منظمات البحوث والتكنولوجيا في السودان، للتوثيق العلمي والاستناد على حقائق موضوعية، ثم المساهمة التشاركية في الوصول لمعالجات وخطوات قابلة للتطبيق. تقود هذه المبادرة وزارة شؤون مجلس الوزراء، وساهمت إدارة المركز في إعداد أطروحتها ويمكنها الاستمرار في تلك المساهمة. بدأت أولى أنشطة المبادرة بملتقى عام في مجلس الوزراء في أغسطس 2021 حضره عدد من الوزراء وكلاء الوزراء بجانب مديري جهات وهيئات بحثية وممثلين للمجتمع المدني، تبعه تشكيل فريق عمل مصغّر، من مديري منظمات البحوث والتكنولوجيا في السودان (RTOs) وقام ذلك الفريق بالاجتماع وكتابة ونشر ورقة مفاهيمية حول أوضاع منظمات البحوث والتكنولوجيا عالميا، ودورها وأفاقها في السودان (الورقة منشورة في موقع المركز الإلكتروني، وكذلك العرض الذي قدّمه مدير المركز في مجلس الوزراء)، مع تقديم تصوّر لمؤتمر أكبر يضم مجمل أصحاب المصلحة، من الحكومة والأكاديميا والصناعات والمجتمع المدني. تم التواصل أيضا مع وزيرة التعليم العالي بنفس الخصوص والتوافق على توحيد الجهود في هذا الشأن وإقامة اجتماع أوسع للتهيئة للمؤتمر المعني.

## 2. الملفات المستمرة من الفترة المعنية

بجانب الإنجازات المذكورة آنفاً، هنالك أنشطة وملفات بدأ العمل بخصوصها ولم ينته حتى الآن، والمركز يتابعها، كما أن هنالك متابعة مستمرة لبعضها بين المركز والسيد وزير الصناعة (عن طريق الوزير شخصياً أو طريق مكتب الوزير).

2.1. مشروع السياسات الصناعية للسودان، والاستراتيجية الصناعية: بشراكة وتفاهم بين وزارة الصناعة الاتحادية، والوزارة الولائية، ومكتب السودان لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والمركز، واتحاد الغرف الصناعية، والشركاء، بدأت تفاهمات من أجل ابتدار حوار مهني نحو وضع استراتيجية صناعية شاملة وسياسات صناعية فعالة للسودان في المرحلة، مع ابتدار إطار للتخطيط والتطوير الصناعي ليكون عملية مستمرة، بآليات مفهومة، على المدى المتوسط والبعيد. تم الاتفاق على أن يقود مركز البحوث الترتيب للخطوات الأولى، وهي عقد مائدة مستديرة، تجمع أصحاب المصلحة والخبرة، بأوراق أولية ونقاش تحضيري لمؤتمر كبير، تقدّم فيه أوراق تأسيسية هامة (تمر بتحكيم خبراء)، ينبني عليها العمل للفترة القادمة. حتى لحظات كتابة هذه الوثيقة بدأ العمل في هذا الاتجاه بحيث ابتدر معهد السياسات الصناعية مناسبة عصفٍ ذهني، في صورة مائدة مستديرة (roundtable) بعنوان "من أجل عمل استراتيجي لتطوير الصناعة في السودان وفق أهداف التنمية المستدامة". جرت المناسبة في يومي الثلاثاء والاربعاء 2-3 من شهر فبراير 2021. وفق عنوانها، ووفق الجهود المبذولة بين عدد من الشركاء (وزارة الصناعة الاتحادية، ووزارة الصناعة ولاية الخرطوم، ومنظمة يونيدو مكتب السودان، ومركز البحوث) لتحقيق تنمية صناعية مستدامة وإيماننا بضرورة وجود عمل استراتيجي وسياساتي محدد المعالم والغايات والأهداف في هذا الصدد، سعت المائدة المستديرة إلى العمل ناحية وضع إطار عمل توافقي يساعد في توجيه توصيات السياسات الصناعية، وفق وجهة استراتيجية صناعية مرنة من أجل تعزيز دور القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية في السودان. من مخرجات المائدة المستديرة رسم خطوات قادمة في هذا الاتجاه. بقي المركز بعد ذلك متابعاً لتطورات عمل الاستراتيجية، وكان آخرها قرار تشكيل لجنة الاستراتيجية الصناعية بواسطة وزير الصناعة في أغسطس 2021، وفيها عضوان من المركز، أحدهما مدير المركز.

2.2. تصميم وصياغة لائحة تعيين وترقيع الباحثين لمركز البحوث والاستشارات الصناعية: بعد صدور القرار المذكور في النقطة 1.14، بدأت إدارة المركز عملية وضع لائحة خاصة بالمركز. عبر عملية صياغة ومراجعة شملت باحثي المركز كافة، ومرت بثلاث مراحل من النقاشات والمراجعة (على المستوى العام وعلى مستوى التفاصيل وعلى مستوى الاتساق القانوني) تمت صياغة مسودة لائحة تعيين وترقيع الباحثين بمركز البحوث والاستشارات الصناعية للعام 2021. تم رفع اللائحة لوزير الصناعة لإبداء الرأي قبل في بداية أغسطس 2021 حتى يمكن بعد ذلك نقلها لإدارة التشريع بوزارة العدل، حيث تكون المراجعة القانونية النهائية قبل إجازتها من مجلس الوزراء.

2.3. إجازة الهيكل التنظيمي والوظيفي لمركز البحوث والاستشارات الصناعية: في نوفمبر 2020، ومع إجازة مجلس إدارة المركز (برئاسة وزير الصناعة والتجارة) استراتيجية المركز 2020-2022، اشتملت استراتيجية المركز الجديدة على هيكلية جديدة لوحدات المركز، ومسؤولياتها، وطريقة عملها داخلياً ومع أصحاب المصلحة خارجياً. بعد إجازة مجلس الإدارة للهيكل الجديد، بدأنا عملية إجازة الهيكل التنظيمي والوظيفي للعام 2021 مع مجلس الوزراء. مرّ الهيكل من مرحلة المراجعة والإجازة من ديوان شؤون الخدمة المدنية، وبقيت إجازته من وزارة المالية حتى تكتمل عناصر التوقيع عليه وإجازته من مجلس الوزراء.

2.4. العمل المشترك مع إدارة التعاون والمركز القومي للتدريب التعاوني: نظراً لكون الاهتمام بالتعاون والتعاونيات إحدى أجندة الحكومة الانتقالية في السودان، فإن المركز بدأ العمل سوياً مع وزارة الصناعة والتجارة، عن طريق مستشار الوزير لشؤون التعاون وعن طريق الإدارة العامة للتعاون بالوزارة، في التمهيد لخدمة وترويج التعاونيات الصناعية كأحد حلول الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السودان في الفترة القادمة. كذلك، تم تعيين مدير مركز البحوث، بقرار من رئيس الوزراء، عضواً في مجلس إدارة المركز القومي للتدريب التعاوني. الأمل المشترك

هو استمرار التعاون بين المركز وإدارة التعاون في دعم هذا الخط. لاحقا بعد فصل وزارتي الصناعة والتجارة تمّ التواصل مجددا مع المركز لتوفير عضوية منه في لجنة التعاونيات الصناعية والتي تتبع للجنة العليا لتفعيل وإعادة هيكلة الحركة التعاونية، المدعومة من وزارة التجارة، وتم توفير تلك العضوية (مدير المركز).

2.5. التعاون مع المجلس الأعلى للبيئة في مجال الصناعة منخفضة الكربون والإنتاج الأنظف: التقت إدارة مركز البحوث مع الأمين العام للمجلس الأعلى للبيئة، وتوافقوا على العمل سوياً في المجالات المذكورة أعلاه. حتى الآن، حصلت دعوات متبادلة بين المؤسستين لورشات ومناسبات ومشاريع مبتدرة من إحدى المنظمتين، كما تم الاتفاق على بعض الأطروحات البحثية والسعي لتمويلها، وهناك تأكيد على وفرة الفرص التي تستحق العمل المشترك من أجلها للفترة المقبلة.

2.6. تشكيل مجلس تنمية وتطوير قطاع الجلود: بالتعاون بين المركز القومي لتكنولوجيا الجلود ووزارة الصناعة والتجارة، تمت إقامة ورشة "ترجمة استراتيجية سلاسل القيمة للجلود في السودان 2015-2024 إلى سياسات"، بمقر وزارة الصناعة، في نوفمبر 2020، حيث دعيت لها شخصيات ممثلة للفاعلين وأصحاب المصلحة والخبرة في قطاع الجلود، وبحضور السيد وزير الصناعة الاتحادي ومدير الصناعة الولائي، ومدير مركز البحوث، ومدير مركز تكنولوجيا الجلود (وهو بمثابة معهد من معاهد مركز البحوث)، وجرى نقاش واسع وشفاف بين أصحاب المصلحة وأصحاب القرار، ثم تمّت صياغة توصيات سياسات لتطبيق خلاصات الاستراتيجية في واقع قطاع الجلود في السودان، وتم تسليمها لوزير الصناعة. أيضا تم تقديم مقترح للجنة الفنية لتشكيل وتفعيل المجلس القومي لتنمية قطاع الجلود.

2.7. ترميم العلاقات بين المركز ووزارة الصناعة - تأكيد الاستقلالية مع توطيد التعاون: وهذه خطوات بدأت منذ استلام المدير الجديد للمركز مهامه وما زالت مستمرة، برعاية الوزير السابق، ونأمل أن تزيد وتؤتي أكلها بما ينفع القطاع الصناعي عموما ويرفد التنمية الصناعية في السودان. ذلك إذ أن هنالك بعض المشاكل الموروثة من العهد السابق في العلاقة بين الوزارة والمركز، لكن عن طريق التعاون بين الوزير وإدارة مركز البحوث يمكن معالجتها.

2.8. التواصل مع الشبكات الدولية والإقليمية لمنظمات البحوث والتكنولوجيا: من أهداف الموضوعة الاستراتيجية، في استراتيجية المركز، تقوية العلاقات المثمرة بين المركز والمنظمات الشبيهة، ليس محليا فحسب وإنما إقليميا ودوليا أيضا لما في ذلك من فوائد للمركز وللمشهد الصناعي السوداني. لدى مركز البحوث عضوية في تجمعات إقليمية ودولية، مثل شبكة WAITRO وشبكة COMSATS والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وقد بدأ المركز العودة للتواصل والتعاون مع هذه الشبكات بعد وصول عملية الإصلاح الهيكلي لمراحل جيدة.

---

القائمة أعلاه فيها اختصار كبير لأعمال وأنشطة عديدة، ومجهودات متضافرة، انتظمت في الفترة المذكورة. في هذه الفترة حاول منسوبو مركز البحوث، بتنسيق إدارته، إعادة ترفيع دور المركز في المنظومة الصناعية والبحثية والابتكارية السودانية حتى يقوم بواجباته وحتى تكون لأعماله مخرجات ملموسة في الواقع السوداني.

جدير بالذكر أن العمل الروتيني بالمركز كان قد تأثر سلبا في العام 2020 نتيجة للإغلاق بسبب جائحة كوفيد19 و لكنه مع بداية العام 2021 استعاد قدرا من قوته، وعاد بصورة جيدة في تقديم خدماته للعملاء في مختلف الأعمال الصناعية والتجارية في مجالات عمله المألوفة، مثل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشاريع والتقارير الفنية (المستدعاة بواسطة أصحاب أعمال) والعمليات الصناعية، بالإضافة لعمليات فحص المنتجات الصناعية والمواد الخام بمعامل وورش المركز المختلفة.

من أجل إدراك أفضل لمدى العمل الذي تمّ في الفترة المذكورة، يُمكن مع قراءة التقرير الموجز عاليه الاطلاع على الوثائق التالية التي صدرت من مركز البحوث والاستشارات الصناعية في نفس الفترة، وفيها تفصيل أكثر لبعض جوانب العمل والمجهودات:

- [استراتيجية مركز البحوث والاستشارات الصناعية 2020-2022](#): إصلاح هيكلية وموضوعة استراتيجية (وخطة العمل التابعة لها، والتي تم تحقيق نسبة عالية من محتوياتها وفق الجدول الوارد في الخطة).
- وثيقة "الهيكل التنظيمي والوظيفي لمركز البحوث والاستشارات الصناعية للعام 2021"
- اللوائح الداخلية الجديدة لوحدة المركز (المعاهد والمكاتب والإدارات)، ومسودة لائحة تعيين وترقيع الباحثين 2021.
- تقرير "مائدة مستديرة: من أجل عمل استراتيجي لتطوير الصناعة في السودان وفق أهداف التنمية المستدامة" الذي أعدّه معهد السياسات الصناعية بالمركز بعد تنظيم وتوثيق المناسبة المذكورة في فبراير 2021.
- تقرير "تحليل وضع الصناعات في السودان 2020" الصادر عن مركز البحوث والاستشارات الصناعية.
- الورقة المفاهيمية: [منظمات البحوث والتكنولوجيا بالسودان](#)، وهي إحدى مخرجات مجموعة العمل، التي تشكلت من عدد من مديري منظمات البحوث والتكنولوجيا السودانية، منتصف أغسطس 2021، لوضع تصوّر نحو خطوات مدروسة وتشاركية في مراجعة أوضاع ومشاكل منظومة البحوث والابتكار في السودان، وخاصة أوضاع مراكز البحوث (منظمات البحوث والتكنولوجيا) المستقلة عن الجامعات. أيضا يمكن الاطلاع على "أطروحة تأهيل منظومة البحوث والابتكار في السودان" التي ابتدتها إدارة المركز وتعاونت فيها مع مراكز البحوث الشقيقة، مثل المركز القومي للبحوث وهيئة الأبحاث الزراعية، والمركز القومي للتخطيط الاستراتيجي والأكاديمية السودانية للعلوم الإدارية، ولقيت دعما ومشاركة من جهات أخرى مثل المجلس الأعلى للبيئة والموارد البيئية ومكتب السودان لمنظمة يونيدو.
- إصدارات وحدات المركز، والأوراق التي نشرها منسوبو المركز في القنوات العلمية المتنوعة، والأنشطة المعرفية والدورات التدريبية التي تمّت تحت سقف المركز في الفترة المذكورة.

معظم الوثائق المذكورة أعلاه متوفرة في [صفحة المعرفة الصناعية بموقع المركز الإلكتروني الجديد](#)، والذي تمت تغذيته بمادة واسعة ومستمرة منذ تشييده. بعض الوثائق الأخرى (مثل اللوائح الداخلية ومسودة لائحة الباحثين) يمكن الحصول عليها وفق الطلب إذ أنها وثائق تتعلق بمؤسسة قطاع عام وبالتالي ينبغي أن تكون متاحة للمواطنين المهتمين. أيضا يمكن الحصول على بعض الإصدارات العلمية التي أخرجها باحثو المركز في الفترة المعنية من مكتبة المركز (وهي مكتبة عامة مفتوحة للمهتمين للمجال) أو من الباحثين أنفسهم.

ذلك مع العلم أن المركز على موعد مع إصدار تقريره السنوي – إذا توقّرت الإمكانيات والأوضاع – والذي يغطّي الفترة المعنية بتفاصيل أكثر (منها تفاصيل الأعمال البحثية التي تمّت في الفترة، ومعلومات وافية عن الدورات التدريبية التي تمّت في نفس الفترة، وكذلك الأعمال الاستشارية المتعددة).

إدارة مركز البحوث والاستشارات الصناعية

أكتوبر 2021